

## عزوف عن دعم المنظمات الإغاثية.. وحملات الأضاحي في سورية تشهد انخفاضاً هذا العام

العهد - ضياء الشامي



جانب من الحملة التسويقية للأضاحي

الذي تخلى عن شرط الإطاحة بالأسد ونظامه، في محاولة للضغط على الشعب السوري لإخضاعه وتركيبه وتجويعه لإجباره على القبول بما رسمته أقلام السياسيين الإقليميين ومصالحهم، ولتن خضعت المنظمات المانحة لهذه السياسة فهل سيتناسى المسلمون تعاليم ربهم التي تنص على وجوب التكافل ومساعدة إخوانهم، وهل سيتركونهم منفردين في مواجهة مصير مجهول؟!

والخارج القيام بحملات متكررة للتركيز على واقع تراجع الدعم الإغاثي والتنبيه على خطورته وأثره على آلاف الأسر السورية التي تعيش في الداخل، والتي تعاني من مشاكل صحية بسبب سوء التغذية، قبل أن يتحول الأمر إلى كارثة إنسانية يتحمل الجميع وزرها.

يبدو للكثيرين أن تجفيف منابع الدعم الإغاثي الوارد للشعب السوري ترافق مع التجهيز للحل السياسي

حادثة في حال استمر التقنين في موارد الدعم حيث قالت: «يقع على عاتق المؤسسات الإغاثية والمعنيين بالقضية السورية الكثير من المسؤولية، فلا تكفي الجهود التسويقية التي تقوم بها المؤسسات الإغاثية، ولا يجوز لنا كسوريين الاعتماد على الدعم الخارجي المقدم من المنظمات الإنسانية، بل لا بد على كافة الهيئات الدينية وقادة الرأي العام والإعلاميين في الداخل

التفاعل و التبرع من قبل الأفراد و حتى المؤسسات الإسلامية الخيرية، حيث يتوقع ألا تتجاوز أعداد الأضاحي هذا العام ٣٠ ٪ من عدد الأضاحي التي ذبحت العام الماضي والتي بلغت مايقارب ٥٢٣ خروفاً و ١٢ عجلًا.

ومن الجدير بالذكر أن سعر الأضاحي هذا العام في المناطق المحاصرة شهد انخفاضاً ملحوظاً مقارنة بأسعارها في الأعوام السابقة، حيث أوضحت الشامي أن سبب ذلك يرجع إلى تغير وضع هذه المناطق، حيث أصبحت بعض المناطق مفتوحة من إحدى جهاتها الأمر الذي سهل دخول المواشي والثروة الحيوانية والعلف، وهو ما تسبب بانخفاض سعر المواشي، إلا أن ذلك لم يشجع الكثيرين على التبرع.

وتشير الشامي إلى أن انخفاض المساعدات المقدمة للسوريين بدأ يظهر بشكل جلي منذ قرابة ٩ أشهر عبر عزوف الجهات المانحة والمنظمات الإنسانية الدولية وحتى الفرق الشبابة عن تقديم الدعم للمنظمات السورية الإغاثية على اختلاف مشاريعها، وذلك على الرغم من تزايد الاحتياجات في المناطق المحررة نتيجة موجات النزوح والتهجير القسري و ازدياد أعداد المخيمات ومراكز الإيواء الجماعية والعائلات التي تحتاج إلى مساعدات.

ولمحت الشامي إلى أن السوريين سيواجهون قريباً أزمة إنسانية

تحمّل الأعياد معها دوماً أفراحاً للمسلمين بعد مواسم الطاعات، وبينما ينتظر الحجاج قدوم العيد لإنهاء شعائره وحجهم والتحليل من الإحرام، ينتظر آلاف من المحرومين عيد الأضحي لينالوا حصتهم من القرابين التي شرعها الله لتكون شكلاً من أشكال التكافل والتضامن الاجتماعي، ووسيلة لزيادة التقارب بين الفقراء والأغنياء وتشاركاً للحم الذي قد لا يقدر الفقير على تأمينه.

وقبيل كل عيد تسعى المنظمات الإغاثية إلى ترتيب حملات لحض الناس وتشجيعهم على تقديم الأضاحي للسوريين داخل المناطق المنكوبة، وتجهز كوادرها وكل المستلزمات لتنفيذ تلك الأضاحي وفق شروط تحقق الجودة والإتقان وتحفظ كرامة الفقير.

إلا أن هذا العيد قد يحمل معه خيبات أمل للكثير من الأسر السورية التي تنتظر موسم العيد لتذوق اللحم الذي حرمت منه مدة طويلة، وذلك نتيجة لتراجع أعداد الأضاحي التي يتوقع ذبحها في الداخل السوري مقارنة مع الأعوام السابقة.

فقد أكدت الأنسة زين الشامي مديرة الحملات الإغاثية والطائرة في مؤسسة غراس النهضة خلال حديثها مع «صحيفة العهد» أن حملة الأضاحي هذا العام شهدت انخفاضاً واضحاً في

## الحكومة المؤقتة تعلن بنود اتفاقها مع الفصائل الثورية لتشكيل جيش موحد

مسار يرس

وأكدت الحكومة المؤقتة على "أهمية الاستثمار بخطوات الإصلاح الداخلي التي شرع بها الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، وضرورة الإسراع بها"، مشددة على أن "مرجعية القضاء في المناطق المحررة، مجلس القضاء الأعلى، بعد التوصل لاعتماداته والتزام الفصائل بقراراته، وتوحيد الجهود السياسية للمؤسسات الثورية كافة".

أعلنت الحكومة السورية المؤقتة عن بنود الاتفاق الذي وقعته مع الفصائل الثورية الموافقة على تشكيل الجيش الموحد للثورة السورية، حيث تم الاتفاق على "قيام رئيس الحكومة المؤقتة السيد جواد أبو حطب، بمهام وزير الدفاع، وتشكيل لجنة مفوضة من الفصائل، مهمتها تشكيل هيئة الأركان".

وقالت الحكومة المؤقتة في بيان لها أمس الإثنين، إن "وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان يقومان بتشكيل لجنة تقنية متخصصة، مهمتها وضع هيكلية واضحة للجيش الموحد للثورة السورية"، مشددة على "استمرار التواصل مع كافة الفصائل الثورية على امتداد المناطق المحررة لتأسيس الجيش الموحد للثورة".

وأشارت الحكومة المؤقتة في بيانها إلى أن "الفصائل المشاركة ترى أن هذا المشروع هو خطوة هامة وضرورية للحفاظ على مكتسبات الثورة، وحماية أهلنا في المناطق المحررة، وبث الأمل في نفوس أهلنا في المناطق المحتلة، بإنهاء حقبة الظلم والاستبداد".





## عن الصحيفة

صحيفة رسمية تصدر عن  
المكتب الإعلامي لجماعة  
الإخوان المسلمين  
---  
دار العهد للنشر والتوزيع

## هيئة التحرير

رئيس التحرير  
عمر مشوح

نائب رئيس التحرير  
أروى عبد العزيز

نائب رئيس التحرير  
هانى كريم

مساعد رئيس التحرير  
ضياء الشامي

سكرتير التحرير  
زاهر فخري

الهيئة الاستشارية  
أ. محمد عادل فارس

مُنسّق التّوزيع  
أسعد الرّعد

تصميم وإخراج  
عبدالله ديب

الشبكات الاجتماعية  
عائشة فخري  
رانيا زيزان

## تواصل معنا



www.al3ahdnewspaper.com



info@al3ahdnewspaper.com



al3ahdnewspaper

الآراء المتضمنة في  
المقالات المنشورة تعبر  
عن وجهة نظر كاتبها،  
ولا تعبر بالضرورة عن  
رأي صحيفة العهد.

# تركيا وروسيا.. إذ يرسمان صورة التحالف الجديد في المنطقة



هشام منور  
كاتب وباحث

لطالما كان الجيش التركي منقسماً في رؤية المجال الجيوستراتيجي لأنقرة، يبدو أن الأمور تغيرت هذه المرة، خصوصاً بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة، فلمرة الأولى تنقلب الموازين في الجيش، على ما يبدو، لصالح الضباط المؤمنين بالعقيدة الأوروآسيوية.

دخلت معركة طرد تنظيم الدولة من الرقة واحدة من أكثر مراحلها حرجاً، وتسعى تركيا بشدة لتحقيق أهدافها بحماية أمنها القومي، في ظل وجودها بين روسيا التي لا تعنيها إلا زيادة نفوذ حليفها بشار الأسد، والولايات المتحدة التي يبدو أنها أدارت ظهرها وبشكل نهائي لتركيا مقرة الاعتماد على العدو الأخير التقليدي، الجناح السوري لحزب «العمال الكردستاني» أي حزب «الاتحاد الديمقراطي». تحاول أنقرة إغراء موسكو

بالمقابل، نجحت موسكو بعد التدخل العسكري لصالح نظام الأسد في سورية، بالتحويل إلى واحدة من أهم القوى اللاعب على الأرض، بل باتت وجهة لمعظم الدولة الإقليمية بدل واشنطن، يشير مراقبون إلى أن أنقرة قد تعدد لتفاهم مع موسكو لتمدد عملية «دع الفرات» غرباً باتجاه مدينة تل رفعت ومطار منع العسكري، وصولاً إلى وصل تلك المنطقة مع ريف إدلب، مع تقديم ضمانات بأن لا تستخدم هذه المنطقة في أي وقت لضرب نظام الأسد، عبر إغراء موسكو بالتنسيق مع أنقرة لضرب «هيئة تحرير الشام» بدل أن يقوم النظام بهذا الأمر لوحده بعد الانتهاء من طرد تنظيم الدولة من حوض الفرات، وربما للتنسيق في وقت لاحق من خلال وضع اللسمات الأخيرة على الحل السوري بعد انتهاء تنظيم الدولة لضمان المزيد من المكاسب لنظام الأسد على حساب حليف أميركا، أي «الاتحاد الديمقراطي». ولكن ذلك سيتطلب من موسكو القبول بوجود «هيئة أحرار الشام» خارج قائمتها للتنظيمات الإرهابية، الأمر الذي لا يبدو مستحيلاً بعد الانشاقات الكبيرة التي حصلت عن «أحرار الشام» إثر تكوين «هيئة تحرير الشام» والاشتباكات والتوتر المستمر بينهما. تصريحات المسؤولين الأتراك والروس حول التوقيع المبدئي لصفقة شراء أنقرة نظام «إس ٤٠٠» الدفاعي الصاروخي الروسي، أثارت الكثير من

التساؤلات، بدءاً من علاقة تركيا بحلف شمال الأطلسي، بما تشكله هذه الصفقة من خرق كبير لنظام التسليح التركي المعتمد على الغرب، والتي كان من الممكن أن تؤدي إلى انقلاب في تركيا لو أنها تمت في خضم الحرب الباردة، وصولاً إلى موقع تركيا برمتها من الناحية الجيوستراتيجية، وعلاقتها المتنامية مع العدو التقليدي للكتلة الغربية التي تنتمي لها، مثلاً بالوريث الشرعي للاتحاد السوفيتي، أي روسيا.

ومنذ انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي في العام ١٩٥٢، والكتلة الغربية عموماً بعد الحرب العالمية الثانية لمخاوفها من الطموحات التوسعية للاتحاد السوفيتي في شرق الأناضول في عهد ستالين، تم بناء استراتيجية الدفاع الجوي التركي فقط لمواجهة القاذفات السوفيتية الاستراتيجية خلال الحرب الباردة، معتمدة على صواريخ أرض-جو من طراز «إم أي إم ١٤ نايك هرقل» الغربية، إضافة إلى استخدام المقاتلات الأميركية الصنع من طراز «فانتوم». لكن بعد انتهاء حرب الخليج في العام ١٩٩١، واستخدام العراق، في عهد صدام حسين، لصواريخ «سكود»، بدت الفجوة الدفاعية التركية أكثر وضوحاً، لتبدأ أنقرة بعدها بمحاولة الحصول على نظام دفاعي، كانت أولى الخطوات في ٢٠٠٧، عندما تم الإعلان عن مناقصة لشراء نظام دفاعي صاروخي، تقدمت له شركات من الصين وروسيا والولايات المتحدة، إضافة إلى شركة «يوروسام» الإيطالية الفرنسية، لتعلن أنقرة في ٢٠١٢، حصول الشركة الصينية على المناقصة، ما أثار ردود فعل غربية ساخطة، دفعت أنقرة إلى إلغاء الصفقة في وقت لاحق عام ٢٠١٥.

وبعد المحاولة الانقلابية الفاشلة تم فتح الملف مرة أخرى، ولكن باتباع استراتيجية مختلفة تقوم على قسم الملف إلى شقين، الأول يقوم على شراء منظومة «إس ٤٠٠» الروسية لمواجهة التحديات الرهانة، بعد خيبة الأمل التركية الكبيرة إثر قيام بعض الدول بسحب بطاريات «باتريوت» التي تم نقلها من قبل حلف شمال الأطلسي إلى الحدود الجنوبية التركية لمواجهة التهديد الصاروخي من قبل نظام الأسد. أما القسم الثاني فيقوم على برنامج طويل الأمد، من المقرر تحقيقه بحلول العام ٢٠٢٥، ويهدف إلى إنتاج أنقرة لنظامها الدفاعي الخاص بالتعاون مع الحلفاء الغربيين، في شركة «يوروسام»، والذي تم توقيعه الشهر الماضي. بحسب تقرير لموقع «بلومبيرغ»، فإن قيمة صفقة

«إس ٤٠٠» ستبلغ ٢,٥ مليار دولار، وتتضمن نقلًا جزئياً للتكنولوجيا إلى أنقرة. لا يتعلق الأمر بصفقة سلاح فحسب، فهو يحمل أبعاداً أكبر على المستوى الجيوستراتيجي. فعلى الجانب الروسي، يبدو ذلك جزءاً من استراتيجية موسكو لتقويض حلف شمال الأطلسي، وخصوصاً أن العقيدة الروسية، التي تم تحديثها في ٢٠١٤، حددت الحلف كأحد المخاطر العسكرية الخارجية الرئيسية. وتبدو تركيا، تحت الإدارة الحالية، المرشح الأفضل لدق إسفين وزيادة الشرخ بين أعضائه، بسبب الخلافات الأميركية -الأوروبية، حتى لو كان ذلك على حساب صفقة تصدير نظام «إس ٤٠٠» الأكثر تطوراً لدى القوات الروسية، والذي لم يتم تصديره بعد حتى لأقرب الحلفاء، بما في ذلك إيران.

رغم التعاون الروسي